مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

مشكلة التأويل عند شيخ الإسلام ابن تيمية

The Problem Of Interpretation According To Ibn Taymiyyah

د. علي يطو

المدرسة العليا للأساتذة، الشيخ مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري، بوزريعة، (الجزائر)

yettou.ali@ensb.dz

تاريخ الإرسال: 2024/02/07 **تاريخ القبول: 2024/03/29** **تاريخ النشر: 2024/04/17**

الملخص:

حينما ننظر في تاريخ الحضارة الإسلامية نجد الكثير من النقاشات العلمية حول بعض المسائل الفكرية والفلسفية خاصة بعد ترجمة التراث اليوناني، حيث دخلت فكرة "التأويل" وعلاقتها بمباحث العقيدة وبالضبط في باب أسماء الله وصفاته.

وقد اختلفت الفرق الإسلامية في تأويل الكثير من الآيات اعتمادا على اللغة أحيانا، أو على العقل والوحي أحيانا أخرى، فكانت هناك نقاشات قوية بين العلماء والفقهاء والمتصوفة والفلاسفة ما جعل "ابن تيمية" صاحب الثقافة الإسلامية والفلسفية العالية لمناقشة هذه المسألة في عدة كتب نختاره كنموذج لمقالنا وكيف عالج هذا الاختلاف لغويا وفقهيا وفلسفيا.

الكلمات المفتاحية:

القرآن، السنة، العقل، فلسفة، تأويل.

Abstract:

When we look at the history of Islamic civilization, we find many scientific discussions about some intellectual and philosophical issues, especially after the translation of the Greek heritage, where the idea of "interpretation" and its relationship to subjects of faith and exactly in the section on God's names and divine attributes.

Islamic sects differed in interpreting many verses, sometimes depending on language, or on reason and revelation at other times. There were strong discussions between scholars, jurists, Sufis, and philosophers, which made Ibn Taymiyyah, the man of higher Islamic and philosophical culture, discuss this issue in his several books, which made us choose him as a model for our article and how he dealt with this difference linguistically, juristically and philosophically.

Keywords:

Reason, The Qur'an, Sunnah, Philosophy, Interpretation.

مجلة الباحث – المدرسة العليا للأساتذة الشيخ العلامة مبارك بن محمد إبراهيمي الميلي الجزائري – بوزريعة – الجزائر

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

1.مقدمة:

إنّ مسألة "التأويل" في الفكر الإسلامي معقدة جدا، إذ تناولها العلماء والفقهاء والفلاسفة والمتصوفة كل من وجهة نظره التي يرى بأنها الأقرب منهجا لفهم مراد الله تعالى في وحييه سبحانه، وقد اختلف الجمع إلى حد التناقض وحسبك أن تجد الكتب التي بحثت هذا الموضوع من الكثرة ما يجعلنا نؤمن فعلا بأن الخلاف فيها كان يستحق بحثها وتتبع حيثياتها، ومما يعطينا الاطمئنان لمثل هذه البحوث أن الجدل حولها قد استمر إلى وقتنا الحالي في أطروحات فكرية علمية وأخرى فلسفية منها على سبيل المثال رسالة "مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف"[1]، وقد يستغرب الناظر إفراد البعض بحث مسألة بعينها وتفصيل الكلام فيها والحقّ أن مثل هذا العمل كان معروفا عند علماء حضارتنا، هذا ما دفع بنا لإعادة النظر والتدبر في أقوال العلامة "ابن تيمية" (661-728هـ/1263- 1328م) في فلسفة "التأويل" وعلاقتها بـ"العقل والنقل" ومناقشة أهل الكلام والتصوف والفلاسفة في تأويل التأويل، ومن هذا المنطلق الذي نحسبه يمثل الإطار العام للموضوع نطرح الإشكال الآتي:

. هل التأويل في حقيقته وجوهره هو التفسير أم هو ما يؤول إليه الأمر؟ فإذا كان التأويل بمعنى التفسير فلماذا اختلف العلماء في تفسير التأويل وتأويل التفسير؟

كما يمكن طرح أسئلة فرعية منها:

. لماذا لم يستطع الفقهاء الإجماع على تفسير الوحيين؟

. وهل التأويل في حقيقته يعتمد على اللغة العربية دون الإستنباط العقلي؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الموضوع في نقاط نذكر منها:

. تعلّق البحث بالقرآن والسنة وبالضبط بباب الأسماء والصفات.

. إشارة إلى سعة عِلم "ابن تيمية" في باب العقيدة وكيفية مناقشته للمُؤَوِّلَة.

. بيان منهجية الاستدلال عند "ابن تيمية" وخلفيته الفكرية في طرح موضوع "التأويل".

أهداف الدراسة: تكمن أهمية دراسة "التأويل" في فكر "ابن تيمية" في عدة جوانب:

. أولا من جهة تحديد المقصود الشرعي من مصطلح "التأويل"، ومتى يُلجأ اليه.

. وثانيا في تحديد السبب الجوهري لاختلاف العلماء في مسألة "التأويل".

. وأخيرا في كشف علاقة مسألة "التأويل" بباب الأسماء والصفات في العقيدة الإسلامية.

مناهج الدّراسة: لقد غلب في بحثنا هذا المنهج الوصفي وذلك في التعريف بـــ"التأويل" ومنهج الوحيين "القرآن المتواتر والسنة الصحيحة" في ضبط هذا المصطلح خاصة منه ما يعني باب الأسماء والصفات وظهور مسألة التجسيم والتحريف والتعطيل لبعض الصفات الإلهية، كل هذا تحليلا وصفيا لبيان نماذج من تأويلات الفقهاء والفلاسفة وعلماء العقيدة والكلام والمتصوفة في الوحي الكريم. مع مناهج أخرى منها مثلا المنهج التاريخي الذي من خلالها نعرض تطور مسألة "التأويل" في كل مرحلة وكيفية عرض العلماء لها.

2. التأويل لغة واصطلاحا:

1.2. لغة:

"التأويل مشتق من الأول وهو في اللغة الترجيح، تقول أوّله اليه رجّعه"[2]، فـــ"التَّأْوِيلَ مَصْدَرُ أَوَّلَهُ يُؤَوِّلُهُ تَأْوِيلًا مِثْلَ حَوَّلَ تَحْوِيلًا وَعَوَّلَ تَعْوِيلًا. وَأَوَّلَ يُؤَوِّلُ تُعَدِّيهِ آلَ يؤول أَوْلًا مِثْلَ حَالَ يَحُولُ حَوْلًا.

– وَقَوْلُهُمْ: آلَ يؤول أَيْ عَادَ إلَى كَذَا وَرَجَعَ إلَيْهِ وَمِنْهُ (الْمَآلُ)، وَهُوَ مَا يؤول إلَيْهِ الشَّيْءُ.

– وَيُشَارِكُهُ فِي الِاشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ (الْمَوْئِلُ)، فَإِنَّهُ مِنْ وَأَلَ وَهَذَا مِنْ أَوِلَ. وَالْمَوْئِلُ الْمَرْجِعُ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا﴾(الكهف: 58).

– وَمِمَّا يُوَافِقُهُ فِي اشْتِقَاقِهِ الْأَصْغَرِ (الْآلُ)، فَإِنَّ آلَ الشَّخْصِ مَنْ يؤول إلَيْهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ إلَّا فِي عَظِيمٍ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُضَافُ إلَيْهِ أَعْظَمَ مِنْ الْمُضَافِ يَصْلُحُ أَنْ يؤول إلَيْهِ الْآلُ كَآلِ إبْرَاهِيمَ وَآلِ لُوطٍ وَآلِ فِرْعَوْنَ بِخِلَافِ الْأَهْلِ وَالْأَوَّلُ أَفْعَلُ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَأْنِيثِهِ أُولَى كَمَا قَالُوا جُمَادَى الْأُولَى. وَفِي الْقَصَصِ: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾(70).

– وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: فَوْعَلَ وَيَقُولُ: (أولة). إلَّا أَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إلَى شَاهِدٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ بَلْ عَدَمُ صَرْفِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلُ لَا فَوْعَلَ فَإِنَّ فَوْعَلَ مِثْلُ كوثر وَجَوْهَرٍ مَصْرُوفٌ، سُمِّيَ الْمُتَقَدِّمُ أَوَّلَ – وَاَللَّهُ أَعْلَمُ – لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ يؤول إلَيْهِ وَيُبْنَى عَلَيْهِ فَهُوَ أُسٌّ لِمَا بَعْدَهُ... وَلَفْظُ (الْأَوَّلِ) مُشْعِرٌ بِالرُّجُوعِ وَالْعَوْدِ و(الْأَوَّلُ) مُشْعِرٌ بِالِابْتِدَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ"[3].

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

2.2. في اصطلاح الوحيين:

سنبحث هنا مسألة التأويل في القرآن المتواتر والسنة الصحيحة:

2.2.2. لا شكّ انّ الوحي بلاغٌ للنّاس من الإنس والجنّ، ليعلم العبد أنما هناك إله واحد لا شريك له، واجب الوجوب المستحق للعبادة، قال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ابراهيم:52). وهذا البلاغ لا يتم إلا بتدبر الكتاب: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾(ص:29)، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ (المؤمنون:68). وقال: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾(طه:54). وخصّ تعالى أولي النُّهى هنا، لأنهم أهل التفكُّر، والتدبر والاتعاظ، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾(النساء:82)، فالتّدبر لنفي الاختلاف فهو حَكَمٌ بين العقول، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد:24). ولو لم يكن التّدبُّرُ للفهمِ بالعقل لما أمرنا بتدبّره، والتدبر محتاج للتأويل، وهذا التأخير يختلف من عالم لآخر كل بحسب حدود علمه.

3.2.2. هذا وقد قال العلماء بأن في القرآن من المتشابه الذي لا يُعلم، ودليله قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾(آل عمران:7). ومعلوم انّ هناك روايتان في قراءة الآية فبعض العلماء يتوقفون في القراءة عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، على أساس أن القرآن لا يفهمه غير الله، فالقرآن كلامه وهو الوحيد من يدري معانيه، وأما البشر فيفهمون ظاهرا من القول، وأكثر ما يستطيعونه هو الشرح اللغوي، وهكذا يكملون القراءة: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، أي والعلماء ممن رسخت أقدامهم في العلم يكتفون بمجرد الإيمان دون محاولة التأويل، لأن الوقف في الآية هكذا يقول، أي مهما حاول الفقيه تأويل القرآن ففي النهاية فهمه محدود.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

والفريق الآخر من العلماء يتم الآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ثم يتوقف على أساس أن العلماء يفهمون مرد الله من كلامه، وأنهم يؤولونه حقّ تاويله، أي أنهم يؤولون القرآن بحسب مراد الله من كلامه، فهم يعقلون مراد الله ولهذا يفسرون القرآن، بل والامر عندهم بدهيٌّ من جهة أن الله امرنا بالتدبر والنظر العقلي، وضرب لنا الأمثلة العقلية التي تستدعي التفكر في ملكوت الخالق، وكيف رفع السماء بغير عمد ترونها، وكيف خلق الإنسان في بطن أمه خلقا بعد خلق وفصاله في عامين في أحسن تقويم، وكيف يحي العظام وهي رميم، فالجانب العقلي في القرآن واضح والأمثال المضروبة لا يعقلها إلا العالمون، الذين يفسرون القرآن للناس، ولهذا يتمون الآية: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، أي يؤولون القرآن بمعنى يفسرونه، والشيء الذي لا يستطيع الفقيه تأويله يرد علمه إلا من هو اعلم منه، أذ فوق كل ذي علم عليم وفوق كل ذي فقه فقيه، مع إستحضار أن من الآيات متشابهات، وهي التي نردها إلى المحكم من الآيات الواضحات البيّنات، وليس التوقف عن التأويل مطلقا مع المحكمات والمتشابهات.

وبعد هذا العرض السريع لكلام العلماء حول الوقف في الآية وتأثيره على مسألة التأويل والتفسير، ظهر بأن الخلاف بينهم قد أخذ منهجا علميا يقوم على الإعتماد على اللغة ومسألة المجاز في القرآن بين من قبلها ومن رفض المجاز مطلقا مثل "ابن تيمية"، ثم انجر على هذا الخلاف تعلق المسألة باب الأسماء والصفات وهل هي داخلة في باب التأويل كما تفعل الأشاعرة من تأويل اليدين بالقدرة ام هو تحريف وأن الصواب إثبات صفة اليدين لله كما فعل الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم، وعلى قدر ما كانت هناك أجوبة من الطرفين إلا أنها كانت مطولة جدا، قائمة كلها على هذا الوقف في الآية، وعلى معنى "التأويل" لغة واصطلاحا، وعلى أدلة أخرى سيأتي تفصيلها في تضاعيف البحث.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

3.2. التأويل في اصطلاح علماء الشّريعة:

بعد أن تتبعنا كلامهم وجدنا بأنهم ينقسمون حول معنى "التأويل" إلى قسمين:

1.3.2. مرة يقولون إما أنه التفسير وإما أنه التحريف. أي إذا وافق مراد الله فهو التفسير، وإذا خالف مراد الله فهو التحريف، والنبي عليه الصلاة والسلام هو من يعرف مراد الله، فمن وافق تأويله تأويل الرسول كان تأويله تفسيرا، ومن خالف تأويله تأويل الرسول كان تأويله تحريفا، ويمكننا أن نعرف مراد الرسول من طريق الصحابة رضي الله عنهم، فهم من شهد التنزيل ورأى صفة صلاة النبي أمامهم وطريق حجة ووضوئه وقيامه وجلوسه وحركاته وسكناته فهم معيار التأويل، فمن فهم الوحي وفق منهج السلف الصالح من الصحابة كان تأويله صحيحا، ومن خالف فهم السلف كان تفسيره تحريفا.

2.3.2. وتارة يقولون فيه ثلاثة معانٍ بعد إضافة أن التأويل بمعنى ما يؤول إليه الأمر. أي إضافة إلى ما ذركنا في النقطة السالفة الذّكر فإن هناك من يضيف معنى ثالثا للتأويل هو ما يؤول إلى الأمر، أي ما تؤول إليه حقيقة تلك الآية، فنحن نعلم بأن الله من صفاته أنه سميع بصير ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الآخر من الليل ولكننا لا نعلم كيفية سمعه وبصره ونزوله، وقراءة آيات الصفات تفسيرها، فالرحمن على العرش إستوى بلا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تحريف، فهو استوى إستواء يليق بجلاله، ولو كلف عقولنا بحث كيفية إستوائه لعجزنا، لأن العقول محدودة كونها لم ترى الذات الإلهية، فلا يمكنها أن تتصور الصفات الإلهية، بل يؤمن العقل بالصفة كما جاءت، ويطبق عليها منهج السلف من قولهم أمروها كما جاءت، أي قراءتها تفسيرها.

3.3.2. والذي ظهر لي بعد تتبع كلام "ابن تيمية" كما في كتابه "مجموعة الرسائل" جزء "الإكليل في المتشابه والتأويل"، حين تناول فكرة المجاز في القرآن[4]، والردّ على الصوفية والباطنية ونحوهم، أنّهُ يُكتفى بالقول بالمعنيين أصالةً، وحين يُسأل المرء عن تأويل بعض آيات القرآن من التّي لم يفهما المعطّلة – الذين يعطلون الصفات– على حقيقتها مستغلين التأويل لتحريف مراد الله أو لتعطيل مراد الله فيُقطع الطّريق أمامهم بأنّ هناك ما يؤول اليه الكلام، وهذا لا يعلمه إلا الله وهو الغيب المطلق من مثل حقيقة الذّات الإليهة فلا يعلمها إلا هو سبحانه.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

4.2. التَّأْوِيلَ فِي اصْطِلَاحِ الْمُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ:

لا شك أن للمفسرين منهجا علميا يخصّهم في التفسير والاستنباط، ذلك أن كل تخصص علميّ يؤثر في الذات الإنسانية من جهة أن العقل البشري في نهايته هو مجموعة معارف شكلت في كليّتها ما نسميه "عقلا"[5]، وعليه فالمفسر قد يختلف عن الفقيه والمحدّث والفيلسوف والمتصوف في تأويله للنصوص، فوجب والحالة هذه أن ننقل كلام أهل التفسير في المسألة، والذي يلخصه "ابن قيم الجوزية" في "النونية":

. (1825): هذَا كلامُ اللهِ ثُمَّ رسوله * * * وأئمة التّفسيرِ للقرآنِ.

. (1826): تأويلُهُ هوَ عندهمْ تفسيرُهُ[6] * * * بالظّاهرِ المفهومِ للأذهانِ.

. (1827): ما قالَ قطُّ شخصٌ واحدٌ * * * تأويلُهُ صَرفٌ عنِ الرُّجحانِ.

. (1828): كلَّا ولا نفيُ الحقيقةِ لا ولاَ * * * عزلُ النُّصوصِ عنِ اليقينِ فذانِ"[7].

1.4.2. فأئمة التفسير عندهم: التَّأْوِيلَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ[8]، كما ذكر "ابن قيّم الجوزية"، وقبله "ابن تيمية" في "بيان تلبيس الجهمية"[9]، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ بعد تتبع كلامهم، ويضيف "البغوي" (433-436، 510-516ه) – وهو من علماء التفسير، وعلى منهاج السّلف، وممن يفرق بين التأويل والتّفسير– كما في كتابه "معالم التنزيل"، قائلا: "التأويل: وهو صرف الآية الى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط فقد رخّص فيه لأهل العلم.

. أما التفسير: فهو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها، فلا يجوز إلا بالسّماع بعد ثبوته من طريق النّقل. وأصل التفسير من التفسرة، وهي: الدليل من الماء الذي ينظر فيه الطبيب، فيكشف عن علة المريض، كذلك المفسر يكشف عن شأن الآية وقصتها. واشتقاق التأويل من الأول وهو الرجوع، يقال: أولته، أي صرفته فانصرف"[10].

2.4.2. وقبل "البغوي" هناك أثر "ابن عبَّاس" أَنَّهُ قَالَ: التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

– (تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا).

– وَ(تَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ).

– وَ(تَفْسِيرٌ تَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ).

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

– وَ(تَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ)[11]. ويدعمّ هذا قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾(النّساء: 82)، وقَالَ: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾(المؤمنون: 68)، وقَالَ: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾(ص: 29)، وقَالَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾(محمد: 24). فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْكِتَابِ كُلِّهِ دون استثناء. بمعنى أن التأويل يشتمل كل آيات القرآن، من اول آية إلى آخر آية، فالتأويل الذي بمعنى التفسير مطلوب بنص القرآن، بل الفرق بين أهل الذّكر وأهل الجهل هو مقدار التدبر، وقوة الفهم عن الله ورسوله.

5.2. التَّأْوِيلَ والتفسير في اصْطِلَاحِ "ابن تيمية":

لقد كتب فيه رسالتان إحداهما "التَّأْوِيلِ وَالْمَعْنَى"، ذكرها في فتاويه حين تكلم عن التأويل[12]، والأخرى: "الإكليل في المتشابه والتأويل"[13]، وهي في كتابه: "مجموعة الرسائل الكبرى"، و"الفتاوى"[14]، كما أنه فصّل الكلام عن التأويل في مواضع كثيرة من كتبه، وخلاصة كلامه:

1.5.2. أَنَّ لَفْظَ التَّأْوِيلِ عِنْدَ السّلَفِ الأوَّلِ لَهُ مَعْنَيَانِ وهمَا "التَّفْسِيرُ"، أو "التحريف"، وَقَدْ صَارَ بِسَبَبِ تَعَدُّدِ الِاصْطِلَاحَاتِ وانتشارِ علم الكلامِ وإقحامه في باب الصّفاتِ والقدرِ، أصبح للتأويل ثَلَاثَة مَعَانٍ إضافةً الى ما ذكر وهو مَا يَؤولُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ وَإِنْ وَافَقَ ظَاهِرَهُ، وأنّ التفسير لغة: "البيان والإيضاح"، واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾(الفرقان: 33)، وينقل عن "الجوهري" من كتاب "الصّحاح"، بأنه قال: "التفسير: البيان والكشف، وهو تفعيل من الفَسر وهو كشف ما غطّي"[15]، فالتأويل عنده على ثلاثة أوجه:

2.5.2. التَّأْوِيل: الذّي بمعنى التَّفْسِيرُ وَهُوَ اصْطِلَاح الْمُفَسِّرِينَ المُتقدّمينَ[16]: فدليله قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس رضي الله عنهما: ﴿اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وعلمه التأويل﴾(متفق عليه)[17] أي التفسير، ولِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ – تلميذ عبد بن الله بن عباس رضي الله عنهما–: عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ(أو قال آخرهِ)، (مَرَّاتٍ) أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنها (أو قال عن تَفْسِيرِهَا)[18]. فهذا "عبد الله بن عباس"، يجيب تلميذه عن كل آية، ومنه نفهم "انّ (الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ) يَعْلَمُون تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِه". وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: ﴿كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي (يَتَأَوَّلُ القُرْآنَ)﴾(صحيح البخاري)[19]، يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾(النصر: 03)، فالتَّأْوِيلِ هنا بمعنى تَفْسِيرُ الْكَلَامِ. أي الْكَلَامُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ اللَّفْظُ، الذي مِنْ خِلَالِهِ "يُفْهَمَ مَعْنَاهُ، أَوْ تُعْرَفَ عِلَّتُهُ أَوْ دَلِيلُهُ... الْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ يَعْلَمُونَ تَفْسِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ؛ لِعِلْمِهِمْ بِمَقَاصِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[20]. وهذا الإستدلال من "ابن تيمية" قائم على الاستقراء والتتبع، من جهة أن كل قوم هم أعلم بمتبوعهم، فـأَتْبَاعُ الطبيب "أبقراط" أعلم بكلام طبيبهم، والأدباء أعلم بكلام سِيبَوَيْهِ، وكذلك الفقهاء فهم أعلم بتاويل القرآن، أي التأويل يُرجع فيه إلى أهل التفسير وليس إلى المعتزلة من العقلانيين الذي يحرفون القرآن باسم التأويل، ولا إلى علماء الكلام ممن يستعملون قواعدهم العقلية لتأويل القرآن، فالقرآن وحي بلفظه ومعناه، وتأويله محتاج إلى الرجوع إلى الرسول وصحبه.

3.5.2. فالتَّأْوِيل: الذّي هو بِمَعْنَى مَا يَؤُوْلُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ وَإِنْ وَافَقَ ظَاهِرَهُ. هو كقَوله تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ لَمَّا سَجَدَ أَبَوَاهُ وَإِخْوَتُهُ قَالَ يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾(يوسف: 100)، فَجَعَلَ عَيْنَ مَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ هُوَ عينُ تَأْوِيل الرُّؤْيَا، فَتَأْوِيلُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ رُؤْيَا الْمَنَامِ هِيَ نَفْسُ مَدْلُولِهَا الَّتِي تَؤَوَّلُ إِلَيْهِ، أي تطابق الرؤيا والواقع، وهو نفسه في الصفات بقولك الله سميع بصير، تأويلها نفسه قراءتها، أي هو سميع بصير، ولا يمكن تعطيل صفتي السمع والبصر عن الله عقليا، ثم يقال هذا تأويل السمع والبصر، بل مثل ما قال يوسف عليه السلام، ومثله في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾(الأعراف: 53). فتأويله هو نفس ما جاءت به الرّسل، فتأويل آيات الصلاة هو صفة صلاة النبي، وتأويل آيات الصيام هو كيفية صوم النبي، وتأويل آيات الحج هو كيفية حج النبي، وتأويل آيات اللين والخلق هي تصرفات النبي، إذا النبي هو تطبيق حيّ عملي للقرآن، فقد كان خلق القرآن، ومن هنا ففعله وحي وكلامه وحي لأن مفسر للقرآن، ولا يمكن الفصل بين القرآن والسنة بأي وجه، فتأويل القرىن محتاج للقرآن والسنة معا، والذين يفرقون بين القرآن والسنة هم محرفة للوحي.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُوسُفَ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾(يوسف: 06)، فالتأويل علم له قواعده، فإن خالف الإنسان تلك القواعد فتأويله يعد تحريفا، ومن هنا فإن العلماء أهل الإستنباط هم من يعلم تأويل القرآن على حقيقته، وليس علماء الكلام او الفلاسفة أو المتصوفة، ودليله أن الذين في السجن مع يوسف عليه السلام لم يسألا أي أحد عن تأويل رؤيتهما، بل من كانا يظنان أنه من اهل التأويل، كما في قَوْله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(يوسف: 36)، أي بمعناه، وأجاب يوسف بقوله: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا﴾(يوسف: 37)، وقَال الْمَلَأ: ﴿أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ﴾(يوسف: 44)، أي لا علم لنا بما تؤول اليه تلك الرؤيا، ولسنا ممن يؤولون الرؤى، ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾(يوسف: 45)، أي بتفسيره وبيانه وشرحه.

ولهذا فإن الله تعالى يبين بأن الإختلاف بين العقول حاصل والخروج منه في التنازع هو ردّ العقول إلى الوحي بفهم السلف الصالح من الصحابة، وأن هذا الردّ شرط الإيمان الصحيح، فقال اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾(النساء: 59)، قَال أهل العلم بالتأويل: أَحْسَنُ عَاقِبَةً وَمَصِيرًا. وقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى وَالْعَالِمِ: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾(78)، أي سأُنَبِّئُكَ بمعنى تفسير الأشياء التي رأيتها ولَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْها صَبْرًا، وهكذا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾(الكهف: 82). أي ذلك تفسيرها وهو الشيء الذي أراده الله، ولم أفعله من قرارة نفسي.

4.5.2. وأمّا التَّأْوِيلِ المذموم: فهو الذي يُرَادَ بِهِ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ لِدَلِيلِ فِي نظر القائلين به يُوجِبُ ذَلِكَ، ويعرفونه بأنه: "صَرْفُ اللفظِ عنْ المَعْنَى الرَّاجِحِ إلى المعنَى المَرْجُوحِ لِدَلِيْلِ يقترنُ بهِ"[21]، هذا المعنى، "لم يذكره أحد من هؤلاء المفسرين أنه مراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾"[22]، بل ولَمْ يَكُنْ فِي عُرْفِ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا اصطلاح طَائِفَةٍ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ خاصّةً منهم منْ تكلّم في

الأُصُولِ العَقْلِيَةِ[23] وَالْكَلَامِ. واعتمدوا على إحدى القولين في الوقف، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، فإمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى الْمُتَشَابِهِ أَوْ عَلَى الْكِتَابِ ككل. وَقَدْ يُشبهُ أَنَّ في القرآن مُحْكَمٌ وَمُفَصَّلٌ، قال تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(هود: 1)، ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾(الأنعام: 55)، وقد رتّب الله سبحان في كتابه تفصيل آياته بدءا بالعلم ثم الفقه ثم التّذكر، فقال: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾(الأنعام: 97) وقال: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾(الأنعام: 98)، وقال: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾(الأنعام: 126)، والتّذكير بالعلم بالفقه بالتّفصيل غايته أنّ كلام الله مفهوم للعقول، والرجوع الى الحقّ هو الطريقة المُثلى ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾(الأعراف: 174)، فكان الكتاب مفصّلا: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾(الأنعام: 114)، أي غير متشابه، وقال: ﴿بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ﴾(الأعراف: 52)، فَيكونُ التَّأْوِيلَ للمُجْمَلِ باسمِ الْمُفَصَّلِ. وهكذا، صَارُوا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ عَلَى طَرَفَيْ نقيضٍ والحقُّ مُجانبٌ للطّرفين فيما ظهر لنا وبحسب حدود فهمنا:

– "قَوْمٌ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

– وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: إنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ وَكِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ مُخْطِئَةٌ"[24].

– فالمذموم هو "تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ وَالْبِدَعِ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ إِلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ"[25][26].

– والغير مذموم هو التفسير الذي فسّره النبي عليه الصلاة والسلام وصحبه وفق منهج الله في كتابه.

– وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ "ابن تيمية"، لَا يَذُمُّ كُلَّ مَا يُسَمَّى تَأْوِيلًا بل على طريقة الغزّالي من جعل: "قانونٍ للتأويل"[27]، كما في كتابه "فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة"، تحت باب: "بحث في قانون التأويل"، يبيّن هناك بأنّ للتأويل خمس مراتب اتفقت عليها الفرق على كثرة تنوعها. وهذا التأويل الذّي ردّ عليه "ابن تيمية"، هو الذي قال عنه "ابن قيم الجوزية"، في نونيته:

. (رقم: 1769) هذا وأصلُ بليّةِ الاسلامِ من*** تأويلِ ذِي التّحريفِ والبُطلانِ"، إلى قوله:

. (رقم: 1809) وجميع ما في الكونِ من بدعٍ وأحـــ *** داثٍ تُخالفُ مُوجبَ القرآنِ.

. (رقم: 1810) فأساسها التأويل ذو البطلان لا *** تأويلُ أهلِ العلمِ والايمانِ"[28].

. فجعلَ التَّأْوِيلِ تأويلان، أحدهما بمعنى التّفسير، والأخر بمعنى التحريف. فمَا الْمُرَادُ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ؟

– أمّا تَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ: "فهُوَ إِزَالَةُ اللَّفْظِ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ الْمَعْنَى مِثْلُ تَأْوِيلِ بَعْضِ الْجَهْمِيَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(آل عمران: 07). أَيْ جَرَحَهُ بِأَظَافِيرِ الْحِكْمَةِ تَجْرِيحًا وَمِثْلُ تَأْوِيلَاتِ الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ"[29]. وأمّا التّعطيل فهو تعطيل المعنى عن مراده بتفويضه، بالمعنى الذي يعنيه المتأخرون من المتكلمة وليس بالمعنى الذي يعنيه السّلف.

– هذا ويظهر أنّ ابن تيمية استفاد من "الغزّالي" خاصّة في الردّ على الباطنية (وتسمى ايضا التعليمية آنذاك، وأشهر فرقة فيها الاسماعيلية)[30]. في استعمالهم التأويل، حيث كتب كتبا قيّمة، وهي "المستظهري في فضائح الباطنية"، أو"فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية"[31]، ويعنينا منه الباب الخامس "في تأويلهم لظاهر القرآن"، وكيف ناقش ادلتهم العقلية في الباب الذي يليه، وكتاب "قواصم الباطنية"، وله فصل جيد في ضبط النّص من التحريف باسم التأويل، أعني كتابه: "فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة"، تحت باب "بحث في قانون التأويل"[32].

. وبعد أن بيّنا معنى التأويل في اللغة وفي اصطلاح القرآن واصطلاح علماء التفسير والفقه والأصول والمتكلمة والمتصوفة وعند ابن تيمية، ننتقل الآن الى بحث علاقة التأويل بمشكلة العقل والنقل عند ابن تيمية، وكيف أن لمسألة التأويل بسباقها ولحاقها تعلق بالكثير من مسائل العلم الأخرى، ومنها مكانة العقل في التأويل في ظل الوحي، ومتى يجوز له التّعقل، ومتى لا يجوز، وإذا جاز فعليه أن يستعمل القواعد التي من خلال تتم عملية التأويل وليس الكلام بلا قواعد، لأن الكلام بل علم يعني الكذب على الله في مراده من كلامه.

3. التأويل ومشكلة العقل والنّقل:

لم يتوقف البحث عند "ابن تيمية" في بحث "التأويل" لغة واصطلاحا كبحث "لفظي"، ذلك أن الغاية من بحثه لتعلق هذا الموضوع بباب "الأسماء والصفات" في العقيدة، وكيف انتقل الأمر باسم "التأويل" إلى تحريف "القرآن" وفق ما يسميه علماء الكلام بـــ"التأويل العقلي" وهكذا دخل بسببهم "المجاز في الأسماء والصفات" وهي امور غيبية لا علاقة لها بالبحث اللغوي بل علاقتها بالإيمان والتسليم، وعليه سنرى موقفه في التأويل مع "العقل" ثم مع "النّقل":

1.3. علاقة التأويل بالعقل:

وفيه مناقشة "التأويل" مع "قانون المتكلمين العقلي" وفيه أنّ:

1.1.3. أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ العقلُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ:

. ذلك أنه "مَا مِنْ شَيْئَيْنِ إلَّا وَيَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَيَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ فَبَيْنَهُمَا اشْتِبَاهٌ مِنْ وَجْهٍ وَافْتِرَاقٌ مِنْ وَجْهٍ، فَلِهَذَا كَانَ ضَلَالُ بَنِي آدَمَ مِنْ قِبَلِ التَّشَابُهِ وَالْقِيَاسِ الْفَاسِدِ لَا يَنْضَبِطُ... فَالتَّأْوِيلُ: فِي الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَالْقِيَاسُ: فِي الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ...

. [فـــ] التَّأْوِيلُ الْخَطَأُ إنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ.

. وَالْقِيَاسُ الْخَطَأُ إنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعَانِي الْمُتَشَابِهَةِ"[33]. ومعنى كلمة "أحمد" هاته يشرحها "ابن تيمية" في "الفتاوى"، قائلا: "يَحْذَرُ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْفِقْهِ هَذَيْنِ (الْأَصْلَيْنِ): الْمُجْمَلُ وَالْقِيَاسُ. وَقَالَ: أَكْثَرُ مَا يُخْطِئُ النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَالْقِيَاسِ يُرِيدُ بِذَلِكَ:

. أَلَّا يَحْكُمَ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَامُّ وَالْمُطْلَقُ قَبْلَ النَّظَرِ فِيمَا يَخُصُّهُ وَيُقَيِّدُهُ.

. وَلَا يَعْمَلَ بِالْقِيَاسِ قَبْلَ النَّظَرِ فِي دَلَالَةِ النُّصُوصِ هَلْ تَدْفَعُهُ فَإِنَّ أَكْثَرَ خَطَأِ النَّاسِ تَمَسُّكُهُمْ بِمَا يَظُنُّونَهُ مِنْ دَلَالَةِ اللَّفْظِ وَالْقِيَاسِ"[34].

. لكن هل كل "تأويل عقلي" هو "قياس عقلي"، وَهُو خَطَأٌ؟ يقول "ابن تيمية":

2.1.3. "التَّأْوِيلُ العقليُّ" منهُ الْمَذْمُومُ وَمِنهُ الحقّ: فالتَّأْوِيلُ الْمَذْمُومُ هُوَ تَأْوِيلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ "الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ وَيَدَّعُونَ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ إلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ ذَلِكَ"[35]، ولمّا انحرف خلق بالتّأويل كان هذا سبب عند قوم في رفضهم التأويل مطلقا، فاعترض "ابن تيمية" عليهم مواصلا كلامه قائلا: وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْفُونَ التَّأْوِيلَ مُطْلَقًا وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلَّا اللَّهُ﴾(الأعراف: 07).

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

– "(قَدْ يَظُنُّونَ أَنَّا خُوطِبْنَا فِي الْقُرْآنِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ أَحَدٌ).

– أَوْ (بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ).

– أَوْ (بِمَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ).

وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ"[36].

. فهذه الاحتمالات الأربعة، غالبا في فلكها يدور كلام المتكلمة من الفرق الإسلامية القائلين ـــ"بالمجاز القرآني"، وتناقله أهل العربية وعلومها من دون انتباه لتبعاته العقَدية، ومن العلماء من منع المجاز مطلقا في العربية بسبب خطورته على مسائل العقيدة، وكلا الفريقين على طرفي نقيض.

3.1.3. ومن هنا يقرر "ابن تيمية" –رحمه الله– بأنّ: مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا بالعقل وَنَفَى شَيْئًا فانّه لا دليل عقلي معه لتبرير الفرق، ولَوْ طُولِبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَحْذُورِ فِي هَذَا وَهَذَا خاصّة باب النّصوصِ التّي تتعلّقُ بالصّفات: "لَمْ يَجِدْ بَيْنَهُمَا فرقًا ولِهذَا لَا يُوجَدُ لنفاة بَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ – الَّذِينَ يُوجِبُونَ فِيمَا نَفَوْهُ: إمَّا (التَّفْوِيضَ؛ وَإِمَّا التَّأْوِيلَ)، الْمُخَالِفَ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ"[37]. والتفويض هو عدم الإيمان بالصفات وتحريفها من باب تنزيه الله –زعموا– ولكنهم برفضهم للصفات وجعل الله ذاتا إلهية بلا صفات، هو كلام فلسفي توارثه القوم عن اليونان، وهي فكرة الجوهر المطلق، وهو عين التفويض والعياذ بالله.

4.1.3. وعليه فنَفْيَ التَّأْوِيلِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْمَعْنَى، بل التأويل الصحيح هو التفسير وهو البحث عن المعنى المراد، ونَزِيدُهُ تَقْرِيرًا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾(الزمر: 27)، وضرب الأمثال للفهم، وإلا كان ضربها من باب العبثية وهذا محال عن الله تعالى، فنفهم بأن ضرب الأمثال هو دعوة للتأويل والفهم، أي تأويل ذلك المثل بحسب مراد الله تعالى، ولِهذا قَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(يوسف:02)، أي من أجل تعقّل هذه الآيات المنزلة، وليس إنزاله للتلاوة وفقط، او البركة وفقط، بل الأصل من أجل تعقله وفهمه والعمل به، لأن الذي لا يعقل مراد الله لا يمكنه العمل بالقرآن. وقَالَ أَيْضًا: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(الحشر:21). فضرب الامثل من أجل التفكر، والأخير يتطلب التأويل، والفهم، والتفسير، وإعمال العقل الذي به قام التكليف.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

2.3. علاقة التأويل بالوحي (القرآن والسنّة):

من جهة أنّ الِاخْتِلَاف فِي التَّفْسِيرِ عَلَى "نَوْعَيْنِ" بحسب "ابن تيمية":

1.2.3. مِنْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ، وهو الذي لا مدخل للعقل فيه بتأويل سوى حفظه كما هو ونقله كما جاء، وهو التّفسير بالمأثور، وفيه لا يحل للعقل تحريفه كونه لم يعقله، وفي نقله لا يقال هذا مذهب فلان أو علان أو تأوله على مذهبه أو على غير مذهبه، وانّما يقال هكذا جاء في الأثر، لأن المذهب يكون في مسائل الاجتهاد، وليس في مثل هذا النوع من التفسير. وهو ما جاء فيه قوله صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرءً[عبدا، وجه امرء] سمعَ حديثًا فحفظه حتّى يُبلّغُهُ فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه وربَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه"(صحيح)[38].

2.2.3. والنوع الثاني من التّفسير: "وَهُوَ مَا لَا طَرِيقَ لَنَا إلَى الْجَزْمِ بِالصِّدْقِ مِنْهُ عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ فُضُولِ الْكَلَامِ"[39]. وهو نوعان:

– "(إحْدَاهُمَا): قَوْمٌ (اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا). فـــ (رَاعَوْا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنْ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ). وَ(كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الآخرون)، وَ(إنْ كَانَ نَظَرُهم إلَى الْمَعْنَى أَسْبَقَ). وَهذا الصنف(صِنْفَانِ):

أ. تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ.

ب. وَ(تَارَةً): يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إثْبَاتَهُ مِنْ الْمَعْنَى بَاطِلًا فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ.

– وَ(الثَّانِيَةُ): قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ: (بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبِ بِهِ).

. وَ(رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ).

. وَ(مَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْعَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسِيَاقِ الْكَلَامِ).

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

. وَ(كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ)، وَ(نَظَرُهم إِلَى اللَّفْظِ أَسْبَقُ).

3.2.3. وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ وَقَعَ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ: فَالَّذِينَ أَخْطَئُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ اعْتَقَدُوا مَذْهَبًا يُخَالِفُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَعَمَدُوا إِلَى الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ.

– (تَارَةً): يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا.

– وَ(تَارَةً): يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ[40]. وكان للسّمعيات تأويل عند المسلمين ذكرنا تفاصيله، وذكرنا التأويل عند "ابن تيمية"، وبيّنا أنّ منه المحمود ومنه المذموم، ولكن تجد في المسلمين من ينكر من التأويل ما تنكره ولكنه يلجأ اليه بطريقة ثانية، والمتمثلة باسم التفويض والمجاز، أما التّفويض فهو عند السّلف الأول من الصحابة ومن تبعهم من الأئمة هو الايمان باللفظ والمعنى وتفويض الكيف، وأفضل مثال له أثر "رَبِيعَةُ شَيْخُ مَالِكٍ" وقال: "الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ وَمِنْ اللَّهِ الْبَيَانُ وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ"(صحيح)، وهذا القول قال به "مالك" لكن بصيغة مختلفة قليلا وهي وقوله: "الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْ الْكَيْفِيَّةِ بِدْعَةٌ"(سبق تخريجه). وهذا في كلام السّلف كثير.

4. الإستنتاج:

تبيّن من خلال البحث أن التأويل بمعنى التفسير شيء معروف في لسان العرب، وإذا ما فسّر العربيّ شيئا على غير مراده كان تحريفا، ولكن بعد انتشار الاسلام ودخول العجم والبربر فيه وأهل الكتاب والفلسفة والتصوف الشرقي دخل معهم تأويلات جديدة في الأمور الغيبية من مثل علوم المنطق الذي انقسم الناس حوله من جهة استعماله وجعله آلة ذهنية تعصم الذهن من الوقوع في الخطأ ومنها باب الأسماء والصفات، واعترض البعض ممن يتبع المنهج النقليّ من جهة أن السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم كان منهجهم الإيمان بالأسماء والصفات كما جاءت بلا تحريف لمعناها، وأن تفسيرها قراءتها. فيما أجاز أهل الكلام لأنفسهم تفسير نصوص الصفات وتكييفها، فجاء كلام "ابن تيمية" موافقا لمنهج الصحابة ومخالفا لمنهج المتكلمة والمتصوفة والفلاسفة.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

5. الخاتمة:

وفيها نلخص مضمون بحث "التأويل" عند "ابن تيمية" مع ذكر أهم النتائج المتوصل إليها مع ذكر بعض التوصيات المهمة في هذا الموضوع والتي جاءت كالآتي:

– أنّ التأويل في أصله يعني التفسير غالبا، أو يعني التحريف إذا تم تفسير الكلام على غير تأويله، وأنّه كان مستعملا في صدر الاسلام والعرب وليس كما يروج بعض الباحثين من أنه فلسفة يونانية، بل هو مصطلح عربي أصيل.

– كما ننبه القارئ بشكل عام والباحث بشكل إلى التركيز في بحثه اللغوي على الجانبي العَقديّ، لأنه وبسبب مسألة "التأويل" و"المجاز العقلي" من طرف أهل الكلام اختلط الجانب اللغوي بالجانب العقلي وتم تفسير بعض آيات الصفات بتفسير لم يقل به نبي الإسلام ولا صحبه الكرام، وهذا ما جعل الخلاف يحتدم بين أهل الأثر والمتكلمة، وهو ما دفع "ابن تيمية" إلى الكتابة فيه.

– وأما مسألة أنّ التأويل لا يُلجأ اليه إلا عند تعارض النّقل مع العقل فهي مغالطة مكشوفة، ذلك أنّ "التأويل العقلي" لا محلّ له من الاعراب في آيات الصفات كون قراءتها تفسيرها، وأن منهج النبي عليه الصلاة والسلام هو "أمروها كما جاءت" بلا تفويض للمعنى بل بتفويض الكيف.

– أما التوصيات فتتمثل في إعادة النظر في التأويل لنصوص الأسماء والصفات، وتتبع قواعد أهل الكلام التي خلفيتها الفلسفة اليونانية، ليتم دحضها من جهة، ومحاولة استخراج القواعد النبوية في التأويل من أجل ضبط العقيدة كما أُنزلت على قلب النبي عليه الصلاة والسلام وكما فهما الصحابة بفطرتهم السليمة ولغتهم القويمة.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

6. الهوامش:

1- فريدة زمرد: مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف، 2002، ط1، فاس، المغرب، معهد الدراسات المصطلحي، ص: 20.

2- جميل صليبا: المعجم الفلسفي ج1، ص: 234.

3- ابن تيمية: الفتواى (13/291-292)

4- فريدة زمرد: موقف ابن تيمية من المجاز في القرآن الكريم (رسالة ماجستير، جامعة فاس). و محمد الأمين الشنقيطي: منع جواز المجاز عن المُنْزَلِ للتعبدّ والاعجاز (ط1: دار عالم الفوائد،المغرب، 1426هـ).

5- ابن تيمية: بغية المرتاد، تحقيق: موسى الدّويش (مكتبة العلوم والحكم، ط3: 1422ه-2001م) ص: 105- وأنظر: 249، 251- فما بعدها.

6- أنظر: ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ج8، ص: 271.

7- ابن قيم الجوزية: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن العريفي، وناصر بن يحي الجنيني وآخرون، اشراف بكر ابو زيد، 1428ه، ط1، دار عالم الفوائد، مؤسسة الراجحي الخيرية. ص: 106-107.

8- "التفسير في الاصل هو الكشف والاظهار"، جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج1، ص: 314.

9- ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية، ج8، ص: 269.

10- البغوي: معالم التنزيل، تحقيق: محمد عب الله النمر وعثمان جمعة واخرون (ط1، دار طيبة، الرياض، 1989م) ج1: ص: 46.

11- محمد بن اسماعيل البخاري: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾(هود: 114).

12- ابن تيمية: الفتاوى: (196/3)، وانظر: عمر سليمان الاشقر: التأويل خطورته وآثاره (ط1: دار النّفائس، 1992م) ص: 23.

13- ابن تيمية: مجموعة الرسائل، الرسالة الاولى من الجزء 2.

14- ابن تيمية: الفتاوى: ج13، ص: 270.

15- ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية: ج8، ص: 289.

16- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنّقل ج1: ص: 14.

17- البخاري: صحيح البخاري: بَابُ وَضْعِ المَاءِ عِنْدَ الخَلاَءِ، برقم: (143). ومسلم: بَابُ مِنْ فَضَائِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، برقم: (2477).

18 – ينظر: ابن تيمية: مجموعة الرسائل: ج2: ص: 14. وأنظر أيضا: مقدمة تفسير ابن كثير.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

19 – البخاري: صحيح البخاري: بَابُ التَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ. (281/1).
20 – ابن تيمية: الفتاوى: (ج3: ص: 56–67).
21 – ابن تيمية: مجموعة الرسائل: ج2: ص: 17.
22 – ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية: ج8، ص: 277.
23 – هكذا يسمونها "لأنهم يعتقدون انها لا تُعلم الا بالعقل"، ابن تيمية: الرسالة التدمرية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، 2000م، ط6، السعودية– الرياض، مكتبة العبيكان) ص: 399.
24 – ابن تيمية: الفتاوى: (68/4–69).
25 – أنظر مثلا: ابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتّصال، تحقيق: محمد عمارة (ط2، مصر، دار المعارف) ص: 32.
26 – ابن تيمية: الفتاوى: (67/3).
27 – في كتابه: فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة. ص: 47.
28 – ابن قيم الجوزية: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ص: 104– 106.
29 – ابن تيمية: الفتاوى: (165/3).
30 – الشهرستاني: الملل والنّحل (ج1: ص: 226): الاسماعيلية: فرقة من الباطنية، تفضل أن تسمي نفسها بالإسماعيلية، و"امتازت عن الموسوية وعن الاثني عشرية بإثبات الامامة لإسماعيل بن جعفر، وهو ابنه الاكبر المنصوص عليه ي بدء الامر". وأنظر الجرجاني في: التعريفات: ص: 26: وأيضا: بكر بن عبد الله أبو زيد: الابطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان (ط2، لم أرى فيه دار نشر، السعودية، 1421هـ) ص: 97.
31 – ابو حامد الغزّالي: فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي (وزارة الثقافة، مصر، 1964م).
32 – ابو حامد الغزّالي: فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة () ص: 47. ومن أفضل الكتب التي ردّت على الباطنية ما كتبه: مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين (ط3: دار احياء التراث العربي، 1981).
33 – ابن تيمية: الفتاوى: (63/3).
34 – ابن تيمية: الفتاوى: (392/7).
35 – أنظر: درء التعارض: ج1: ص: 12–14.
36 – ابن تيمية: الفتاوى: (67/3).
37 – ابن تيمية: الفتاوى: (26/3).
38 – ابو داوود: سنن ابي داوود رقم: (3660).

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319 –339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

39 – ابن تيمية: الفتاوى: (344/13).

40- ابن تيمية: الفتاوى: (355/13- 356- 357)، تم النّقل بتصرّف.

7. قائمة الصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

المصادر:

1. ابن تيمية: بغية المرتاد،1422ه-2001م، ط3، تحقيق: موسى الدّويش، مكتبة العلوم والحكم.
2. ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، 1426ه، السعودية، تحقيق: يحي بن محمد الهنيدي، مجمع الملك فهد.
3. ابن تيمية: درء التعارض العقل والنقل، تحقيق رشاد سالم، 1411ه- 1991م، ط 2، السعودية. ادارة الثقافة.
4. ابن تيمية: مجموعة الرّسائل الكبرى احياء التراث العربي، دون سنة طبع بيروت، لبنان.
5. ابن تيمية: مجموعة الفتاوى. اعتنى بها وخرج أحاديثها: عامر الجزّار وأنور الباز، 2001م، ط2، مصر. دار الوفاء، مكتبة دار الريّان.
6. ابن تيمية: الرسالة التدمرية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، 2000م، ط6، السعودية- الرياض، مكتبة العبيكان).

المراجع:

7. ابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتّصال، تحقيق: محمد عمارة (ط2، مصر، دار المعارف)
8. ابن قيم الجوزية: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن العريفي، وناصر بن يحي الجنيني وآخرون، اشراف بكر ابو زيد، 1428ه، ط1، دار عالم الفوائد، مؤسسة الراجحي الخيرية.
9. ابو حامد الغزّالي: فضائح الباطنية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، 1964م، مصر، مؤسسة دار الكتاب الثقافية.

المجلد: (16)	العدد:(01)	السنة: 2024	صفحات المقال: 319– 339	ISSN :9577 - 1112	EISSN : 2602 -5388

10. البخاري: صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، مع الكتاب: شرح وتعليق: مصطفى ديب البغا، 1422ه، ط1، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة.
11. البغوي: معالم التنزيل، تحقيق: محمد عب الله النمر وعثمان جمعة وآخرون، 1989م، ط1، الرياض، دار طيبة.
12. بكر بن عبد الله أبو زيد: الأبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، 1421ه، ط2، السعودية.
13. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، 1982م، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
14. الشهرستاني: الملل والنّحل: المحقق: عبد العزيز محمد الوكيل، 1387 – 1968م، مؤسسة الحلبي وشركاه.
15. عمر سليمان الاشقر: التأويل خطورته وآثاره 1992م، ط1، دار النّفائس.
16. فريدة زمرد: مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف، 2002م، ط1، المغرب، معهد الدراسات المصطلحية– فاس.
17. محمد الأمين الشنقيطي: منع جواز المجاز عن المُنْزَلِ للتعبدّ والاعجاز، 1426هـ، ط1، المغرب، دار عالم الفوائد.
18. مصطفى صبري: موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين، 1981، ط3، دار احياء التراث العربي.